جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

التقرير النهائي
بشأن انتخابات أعضاء مجلس الامة 2022

بتاريخ 14 أكتوبر 2022

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

الملخص التنفيذي:

يهدف هذا التقرير النهائي بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة 2022 إلى تقييم التأكد من شفافية ونزاهة انتخابات أعضاء مجلس الأمة في الفصل التشريعي السابع عشر والتي جرت في يوم الخميس الموافق 29 سبتمبر 2022 م "وهو التاسع عشر في تاريخ الحياة النيابية في الكويت " وذلك على أعقاب صدور مرسوم حل مجلس الأمة الكويتي 2020، والتي ظهرت نتائجها في ساعات الصباح الأولي من اليوم التالي لاختيار (50) نائبا يمثلون الأمة في الدوائر الانتخابية الخمس وتنافس على عضوية مجلس الأمة (305) مرشحا.

فقد قامت المفوضية الاهلية للديمقراطية التابعة لجمعية الشفافية الكويتية بعد أن أصدر مجلس الوزراء الكويتي في اجتماعه رقم (32-2/2022) والمنعقد بتاريخ 17/8/2022 قرار رقم (705) بالموافقة "على مشاركة جمعية الشفافية الكويتية للاطلاع على سير العملية الانتخابية مع الترحيب بمشاركة المنظمات الدولية المتخصصة و ذلك ضمن إطار حرص مجلس الوزراء على تجسيد الشفافية الكاملة في مختلف مراحل عملية الانتخاب" بفتح باب التطوع للفريق المحلي لمتابعة سير العملية الانتخابية. وقد بلغ عدد متطوعي المفوضية (73) بالإضافة إلى الفريق الدولي والبالغ (3) مراقبين دوليين يمثلون الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات برصد عميلتي التصويت والفرز وما صاحبها من أجواء الانتخابية بهدف التأكد من مدى نزاهة العملية الانتخابية وتقييم الممارسة الديمقراطية.

وقد بلغ عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية بلغ (795911) ناخبا وناخبة، منهم (388099) من الذكور و (407812) من الإناث موزعين كالتالي:

الدائرة الاولي	الدائرة الثانية	الدائرة الثالثة	الدائرة الرابعة	الدائرة الخامسة
100185	90478	138364	208971	257913
نسبة التغيير في سجلات الناخبين بعد اعتماد البطاقة المدنية				
% 18 +	%39 +	%36 +	%39 +	%55 +

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

وقد لاحظت المفوضية أن نسبة إقبال الناخبين على الاقتراع شهدت انخفاضا ملحوظا، حيث قدرتها المفوضية بنسبة 58% مقارنة في نسبة الذين أدلوا بأصواتهم في انتخابات مجلس الأمة 2020 و التي بلغت 63 % بشكل عام.وعلى ضوء ذلك، رصدت المفوضية غالبية الإجراءات الرسمية لإدارة العملية الانتخابية، وكذلك غالبية ما تم طرحه في فضاء الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي وما صرح به المرشحون في اللقاءات التلفزيونية العامة والخاصة، وكذلك تصريحاتهم الاعلامية وذلك منذ مرسوم الدعوة للانتخابات وحتى إعلان النتائج النهائية من اللجنة القضائية، وخرجت بمجموعة من الملاحظات التي تم ذكرها تفصيلا في هذا التقرير، وهي ملاحظات لا تخدش في نزاهة عملية التصويت والفرز، إلا أن هناك ملاحظات خاصة بتأخر إعلان النتائج التفصيلية من قبل إدارة الانتخابات وهي الجهة المناطة بإدارة العملية الانتخابية وهي تتكرر كل عام و هي لا تتناسب مع نهج الشفافية و الإفصاح الحكومي المطلوب وفقا للمعايير الدولية للديمقراطية .

وتؤكد المفوضية على ضرورة اطلاع المعنيين على التوصيات المرفقة مع هذا التقرير بعناية للمساهمة بشكل أكبر في تطوير سير العملية الديمقراطية الكويتية وآليات إدارة الانتخابات، متمنين أن يحفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه و يمن عليهم بالأمن والاستقرار وموفور الصحة ومزيد من الديمقراطية، ولأعضاء مجلس الأمة الجدد التوفيق والنجاح في مهامهم ومسؤولياتهم لما فيه خدمة الوطن.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

CCD
المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

المفوضية الأهلية للديمقراطية

تمهيد:

بعد الخطاب السامي الذي ألقاه سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله نيابة عن حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في يوم الأربعاء الموافق 22 يونيو 2022 والذي احتوى على النية بحل مجلس الأمة لانتزاع فتيل الأزمة الدائرة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية منذ بداية المجلس، حيث تضمن رسائل مباشرة للمواطنين عن النية الجادة في الاصلاح السياسي ودعوة المواطنين لحسن الاختيار. وتأكيدا لما جاء بالنطق السامي، فقد صدر مرسوم حل مجلس الامة في يوم الثلاثاء 2 أغسطس 2022، كما صدر كذلك المرسوم رقم (147 لسنة 2022) بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة والمنشور في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) العدد 1598 الصادر يوم الأحد 28 أغسطس2022 وفقا لنظام الدوائر الخمس والصوت الواحد والتي قرر لها يوم الخميس 29 سبتمبر 2022.

كما أن هذه الانتخابات تأتي للعمل وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم 5 لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات مجلس الأمة والذي يمكن الناخب من التصويت وفق عنوانه بالبطاقة المدنية و المرسوم بقانون رقم 6 لسنة 2022 بتعديل الجدول المرفق للقانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة الذي ضم بعض المناطق التي يقطنها مواطنون لهم الحق بالتصويت في الانتخابات لكنهم لم يمكنوا من مباشرة حقهم في التصويت لسنوات لعدم إدراج مناطقهم في الجداول الانتخابية.

والجدير بالذكر بأن المرسومين سابقي الذكر قد صدرا بعد تقرير (لجنة تقصي الحقائق حول وقائع التلاعب بالقيود الانتخابية) المشكلة من قبل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بالقرار الوزاري رقم (698) لسنة 2022 بتاريخ 5 يوليو 2022، والتي انتهت في تقريرها المؤرخ في 13 أغسطس 2022، (أي بعد حل مجلس الامة إلى وجود أكثر من ثلث الناخبين عناوينهم خاطئة في كشوف الناخبين، وقرابة 30 ألف مواطن محرومون من الانتخاب بسبب عدم تضمين مناطقهم السكنية ضمن الدوائر الانتخابية) حيث تشرفت جمعية الشفافية الكويتية بكونها عضوا في هذه اللجنة .

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

وفيما يلي أهم الملاحظات على العملية الانتخابية:

أولا: ملاحظات عامة على الموسم الانتخابي:

1)المشهد الانتخابي:

شهدت معظم الندوات الانتخابية لمرشحي انتخابات مجلس الامة غياب المشاريع السياسية، وأدى عدم تواجد قضية كبرى يُجمع عليها في الانتخابات لدى الفاعلين السياسيين إلى تشتّت الرؤى والبرامج الانتخابية وطغيان الخُطب الحماسية على تقديم تصوّراتهم عن مختلف المجالات العامة سوى بعض الاستثناءات.وبدا لافتاً كذلك في هذه الانتخابات غياب القضايا الاقتصادية عن معظم المهرجانات الخطابية للمرشحين رغم أن الكويت – بحسب خبراء اقتصاديين – تعاني من مشاكل اقتصادية مزمنة، ولكن تسببت عودة ارتفاع أسعار النفط إلى تراجع أهمية الجانب الاقتصادي في أولويات المرشحين.وشهدت مهرجانات خطابية عدة تراشقاً سياسياً بين عدد من المرشحين والنوّاب السابقين وتبادلاً للتهم بينهم، وصلت أحياناً إلى حد الشتائم المتبادلة، واستدعاء النعرات القبليّة وخُصصت ندوات فقط للرد على ندوات أخرى، مما أدى إلى احتقان في المشهد الانتخابي، وإلى استياء عدد من الناخبين الذين عبّروا عن خيبة أملهم في مواقع التواصل الاجتماعي.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

CCD
المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

2) الهيئة المستقلة للانتخابات:

ومنذ أن أبطلت المحكمة الدستورية مرسوم قانون رقم 21 لسنة 2012 بإنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات التي تولت الإشراف على الانتخابات وتنظيم الحملات الانتخابية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية، فإن إدارة العملية الانتخابية لازالت على شكلها السابق من حيث توزعها بين وزارات العدل والداخلية والإعلام والبلدية مما أدى إلى وجود مثالب في إدارة العملية الانتخابية ومنها:1

. عدم وضوح أسباب شطب المرشحين من السباق الانتخابي، وكذلك الجدل حول مدى دستورية قانون رقم 27 لسنة 2016 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة بإضافة شرط لشروط الترشح لعضوية مجلس الأمة والمعروف بقانون (المسيء).

2. عدم وجود تنظيم للحملات الانتخابية ومراقبة للخطاب الانتخابي المخالف والتراخيص اللازمة لها.3. التأخر في اعلان النتائج النهائية التفصيلية، وبالإضافة إلى وجود اشكاليات في عمليات الفرز والتجميع.والجدير بالذكر أن جمعية الشفافية الكويتية قد قامت مسبقا بتقديم مقترحها الخاص بالهيئة المستقلة للانتخابات إلى سمو رئيس مجلس الوزراء والذي كان من شأنها تلافي كل تلك الملاحظات، متمنين أن يتم تبني هذه المبادرة لتطوير العملية الديمقراطية الكويتية (للاطلاع على المقترح، اضغط هنا).

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

CCD
المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

3) آلية التبليغ عن الفساد الانتخابي:

منذ إلغاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات التي كانت تتلقى البلاغات عن الجرائم والمخالفات الانتخابية، فإن الأمور عادت إلى مسؤولية وزارة الداخلية في تلقى تلك البلاغات.وقد لوحظ خلال هذه الانتخابات أن وزارة الداخلية لم تعلن عن عناوين وأرقام هواتف المراكز المختصة لتلقي هذه البلاغات، في حين تشيد المفوضية بالدور المتميز لإدارة الإعلام الأمني في استجابتها الفورية لجميع ملاحظات المفوضية.

4) الانتخابات الفرعية:

يجرم القانون الكويتي الدعوة لانتخابات فرعية وإجراؤها على أساس قبلي أو طائفي قبل الاقتراع العام والتي تهدف إلى تصفية أعداد المرشحين على أسس عصبية.
ونظرا إلى أن الانتخابات قائمة على صوت واحد لكل ناخب و في دائرة واحدة (تمثل خليط من اطياف المجتمع الكويتي) مما دعا العديد من القبائل الكبرى إلى محاولة عمل تصفيات بين مرشحيها كإجراء بديل عن الانتخابات الفرعية بالصورة النمطية المألوفة وذلك لتوحيد صفوف تلك القبائل وتمكنها من الفوز بالمقعد النيابي، إلا ان وزارة الداخلية – وخلال هذا الموسم الانتخابي – قامت بمنع ومكافحة أي محاولات لإجرائها بشكل حاسم و فوري. وتثمن المفوضية تفاعل وزارة الداخلية المتميز في هذا الشأن ودورها الحازم لتطبيق صحيح القانون قانون الانتخاب استباقيا وحتى قبل صدور مرسوم الدعوة للانتخاب.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

CCD
المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

5) جريمة شراء أصوات:

يعاقب القانون رقم **35 لسنة 1962** في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة على جريمة شراء الأصوات بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، وهي من أبشع الجرائم الانتخابية وقد تم مداهمة عدت مقار انتخابية في الدائرة الثانية والدائرة الثالثة وتم إحالتهم والعاملين معهم إلى النيابة بتهمة شراء الأصوات، وتثمن جمعية الشفافية الكويتية عبر المفوضية الأهلية للديمقراطية جهود رجال الداخلية بالتصدي للجرائم الانتخابية في هذه الانتخابات.وبشكل عام فإن النموذج الحالي لتقسيم الدوائر بهذه الحدود الجغرافية الكبيرة بشكلها الكبير مع صوت واحد للناخب يسهل من تفشي جريمة شراء الأصوات، ويزيد العبء على وزارة الداخلية في تعقب تلك الجريمة.

6) استطلاعات الرأي:

أصبحت استطلاعات الرأي حول فوز المرشحين المتوقعة في الدوائر الخمس هي العلامة الفارقة في هذه الانتخابات، حيث تسابقت بعض القنوات الخاصة في استقطاب المحللين لمناقشة تلك الاستطلاعات وفرد المساحات لها دون أن يكون هناك أي إفصاح طوعي للعينة التي تم على أساسها بناء تلك الاستبيانات أو حجمها أو المناطق المشمولة بها.وقامت وزارة الإعلام بفرض هيمنتها القانونية وفق القانون رقم (8) لسنة 2016 بشأن تنظيم الإعلام الإلكتروني، وقانون 61 لسنة 2007 بشأن تنظيم الإعلام المرئي والمسموع للحد من هذه الظاهرة التي فقدت جزء من مهنيتها و تحولت إلى عمل تجاري حيث كانت مثار لاستياء العديد من المراقبين وكذلك بعض المرشحين المتضررين بشكل مباشر من تلك الاستطلاعات واعتبراها في طور الدعاية الانتخابية الضارة لمركزهم الانتخابي، وقد قامت الوزارة بإيقاف برامج التحليلات الانتخابية التصنيفية المؤثرة على رأي الناخب دون وجود آلية واضحة للاستطلاع، مما دعا هذه البرامج الى النشر عن طريق الفضاء الالكتروني.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

7) الخطاب الانتخابي:

في جميع حالات رفض الطلب أو عدم الرد يكون لمقدم الطلب تقديم تظلم إلى الجهة وعليها الرد عليه خلال ستين يوماً ، ويكون رفض ابسبب التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية وكذلك النظام الانتخابي المعزز للترشح الفردي، فقد ساهم ذلك بشكل أو بآخر في ظهور الخطاب الطائفي و قبلي. وقد تميزت هذه الانتخابات في محاولة التأثير على المرشحين من قبل رموز سياسية خارج السباق الانتخابي من خلال استخدام منابر الندوات الانتخابية دون أن يكون هناك تدخل من قبل إدارة الانتخابات لوقف خطاب التشهير والتراشق اللفظي المضر بالنسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية .لتظلم بكتاب مبيناً به أسباب الرفض ، ويعتبر عدم الرد بمثابة رفض للتظلم.وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات التظلم والبت فيه، ولايجوز اتخاذ إجراءات التقاضي قبل البت في التظلم.

8) دور منظمات المجتمع المدني:

لاقت دعوة مجلس الوزراء لعدد من جمعيات النفع العامة بالاطلاع على العملية الانتخابية استحسانا عامة لدى الكثيرين مما يعزز مناخ الشفافية و يساهم في نزاهة العملية الانتخابية. كما أن سماح مجلس الوزراء لجمعية الشفافية الكويتية باستضافة فريق دولي مكون من خبراء يمثلون منظمة الشفافية الدولية والشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات كان قرارا حكيما من حيث أبعاده في تطوير منظومة المؤسسات الديمقراطية ومساهمته في تناقل الخبرات بين المنظمات المحلية و الدولية مما يساهم في تحسين ترتيب دولة الكويت في المؤشرات الدولية ذات العلاقة، إلا أنه لوحظ تسرع بعض جمعيات النفع العام بإصدار تصريحات صحفية حول ملاحظاتها على العملية الانتخابية والتي تفتقد في تقيمها إلى المعرفة بالمعايير الدولية المستندة لها وهذا من شأنه أن يضر بمصداقية المجتمع المدني.وتدعو المفوضية السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى ادخال تعديلات تشريعية تعديل في التشريع الكويتي لإعطاء منظمات المجتمع المدني الصلاحية في الرقابة الحقيقية على العملية الانتخابية والذي من شأنه إيجاد بيئة للتقييم المستمر و اصلاح الخلل ان وجد.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

CCD
المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

9) مرشحان خلف القضبان:

في سابقة في تاريخ الانتخابات البرلمانية الكويتية، خاض مرشحان الانتخابات البرلمانية وهما مقيدا الحرية على أثر قضايا خاصة بجرائم قانون الانتخاب (جريمة انتخابية – تنظيم انتخابات فرعية) وهما مرشحان عن الدائرة الثانية والدائرة الرابعة، وقد فازا لاحقا في المقعد البرلماني.
وقد أصدرت محكمة التمييز بتاريخ 10 أكتوبر 2022 حكما بالسجن لمدة عامين في حق أحدهم، ومن المنتظر أن يُعرض النائب الآخر أمام المحكمة مجددا يوم 20 أكتوبر لتصدر حكمها في القضية.

10) الصمت الانتخابي

شهدت انتخابات هذا العام اعلان وزارة الاعلام الكويتية على ضرورة التقيد بأحكام القانون الخاصة بقواعد الصمت الانتخابي والذي يكون في يوم الاقتراع واليوم الذي يسبقه. وقد أهابت وزارة الاعلام بجميع المخاطبين بأحكام القانون بضرورة الالتزام به.وتشير المفوضية إلى وجود جدل حول مدى سريان أحكام القرار الوزاري رقم (143) لسنة 2016 بشأن شروط وضوابط التغطية الإعلامية والإعلان والترويج لانتخابات مجلسي الأمة والبلدي على وسائل الاعلام الالكتروني.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

CCD
المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

ثانيا: ملاحظات عامة على يوم الاقتراع:

بعد التفاعل الكبير مع الخطاب السامي وما صاحبه من أجواء جرعة إيجابية نحو الإصلاح الوطني، فقد توافد الناخبون والناخبات على مراكز الاقتراع بالساعات الأولى من بدء عملية الاقتراع، علما بأن مجلس الوزراء أعتمد يوم الاقتراع وهو يوم الخميس الموافق 29 سبتمبر 2022 يوم عطلة رسمية تيسيرا للعملية الانتخابية.

دور الجهات الحكومية في تنظيم الانتخابات:قامت عدة جهات حكومية في المشاركة في إدارة العملية الانتخابية، وعلى رأسها وزارة الداخلية بالإضافة إلى وزارة الإعلام وبلدية الكويت ووزارة العدل وغيرها. ونود هنا تسجيل أهم الملاحظات:

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

CCD
المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

1) وزارة الداخلية:

وزارة الداخلية، وبصفتها المعني الأول في هذه الانتخابات تحديدا، فقد بذل رجال ونساء وزارة الداخلية دور متميزا في تنظيم يوم الاقتراع و تسهيل عملية دخول الناخبين إلى مراكز الاقتراع طوال اليوم.
إلا انه لوحظ تواجد مندوبي المرشحين في ساحات مراكز الاقتراع وتقديم المشروبات والمأكولات مع وضع صورة المرشح على الطاولات كنوع من الدعاية الانتخابية دون أن يكون هناك تدخلا مباشرا من رجال الداخلية بالرغم من تحذيرات الوزارة قبل يوم الاقتراع بمنعها لذلك ودعوتها للمرشحين بالتقيد بتعليماتها.

2) اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات:

وجريا على العادة، فقد أصدر وزير العدل المستشار جمال الجلاوي قرارا وزاريا رقم 350 لسنة 2022 بتشكيل اللجنة الاستشارية للإشراف على انتخابات أعضاء مجلس الأمة برئاسة المستشار إسحاق الكندري وتضم في عضويتها المستشارين صالح حمادي وحسين الرمضان ويونس الياسين وسلطان بو جروه ووكيل العدل عمر الشرقاوي.

و تختص اللجنة بإعداد مشروع توزيع رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة المنتدبين لرئاسة إدارة لجان الانتخابات الرئيسية والأصلية والفرعية بحسب الدوائر الانتخابية وذلك بصفة أصلية وعلى سبيل الاحتياط و إبداء الرأي القانوني فيما تطلبه لجان الانتخابات من مسائل قانونية وملاحظات الناخبين والمرشحين أثناء عمليتي الاقتراع والفرز و وضع القواعد التي تسترشد بها لجان الانتخابات لتسيير وتنظيم تغطية وسائل الإعلام المحلية والأجنبية ومنظمات المجتمع المدني للعملية الانتخابية بما يضمن شفافيتها وسلامتها و إعداد تقرير عن سير العملية الانتخابية ترفعه إلى المجلس الأعلى للقضاء ولوزير العدل على ان تكون جميع أعمال اللجنة تحت إشراف المستشار رئيس المجلس الأعلى للقضاء والجدير بالذكر أن اللجنة القضائية المشرفة على العملية الانتخابية كانت متفاوتة في تعاونها مع متطوعي الفريق المحلي التابعة لجمعية الشفافية الكويتية من حيث السماح لهم بالدخول الى اللجان الانتخابية و متابعة سير عملية التصويت و الفرز.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

3) بلدية الكويت

بالرغم من زيارة مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية وفريق المفوضية لوزير الدولة لشؤون البلدية د. رنا عبد الله الفارس ومناقشة الاستعدادات للعملية الانتخابية بشكل عام و يوم الاقتراع بشكل خاص و ابداء الملاحظات العديدة على الموسم الانتخابي، ومن أهمها عدم وجود ممثل للبلدية في إدارة الانتخابات لتسهيل التصاريح اللازمة للمرشحين من اقامة مقارهم الانتخابية والذي أكدت الوزيرة على إنه سيتم تلافيها تلك الملاحظات من قبل البلدية مستقبلا على أن يكون عبر التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية (سهل) وذلك لتحقيق هدف الدولة للتحول الرقمي بتقديم الخدمات.

ومع ذلك، فإن دور بلدية الكويت لم يخرج عن إطار دورها الاعتيادي في ادارة يوم الاقتراع. فقد لوحظ العديد من الملاحظات الخاصة بالإعلانات الانتخابية بجانب مراكز الاقتراع، وكذلك قيام بعض المرشحين باستئجار منازل مقابل مراكز الاقتراع و تعليق الإعلانات الانتخابية دون تدخل من قبل البلدية لإزالتها. كما أن دورها كان فاترا في التسبيق المباشر مع منظمات المجتمع المدني في متابعة يوم الاقتراع.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

CCD
المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

4) وزارة الاعلام:

باشرت وزارة الإعلام من خلال القنوات الرسمية وكذلك حساباتها في شبكات التواصل الاجتماعي في تغطية الأخبار اليومية الخاصة بانتخابات مجلس الأمة.

ومن الواضح أن هناك ترجمة خطة لاستخلاص السياسات من الخطاب السامي الذي ألقاه سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله نيابة عن حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه إلى سياسات عامة على أرض الواقع من خلال البرامج التلفزيونية والبرامج السياسية والمطبوعات والنشر والفواصل بين البرامج، وتشكيل فرق خاصة برصد المخالفات المتعلقة بوزارة الإعلام وخاصة مخالفات يوم الصمت الانتخابي.

وقد دعت الوزارة كافة المرشحين إلى المبادرة في تسجيل برنامجهم الانتخابي لدى الوزارة وذلك لبثها على الشاشة، ونثمن دعوة الوزارة في هذا الشأن، حيث أن هذه الممارسة تتوافق مع المعايير الدولية لدور الإعلام الرسمي وتحقق معايير الحيادية والشفافية، كما قامت الوزارة بإيقاف برامج التحليلات الانتخابية التصنيفية المؤثرة على رأي الناخب دون وجود آلية واضحة للاستطلاع.

وقد قام معالي وزير الإعلام السيد/عبد الرحمن بداح المطيري مشكورا باستضافة المراقبين الدوليين لجمعية الشفافية الكويتية لتعزيز مناخ الشفافية بالإضافة وجود مركز إعلامي خاص بالعملية الانتخابية تواجد فيه عدد كبير من الصحفيين والإعلاميين الدوليين.

في المقابل شهدت وسائل التواصل الاجتماعي، مثل تويتر، كما هائلا من نشر الإشاعات للإضرار بمرشحين، وهي تعتبر جريمة انتخابية، في حين إن هناك استخدام ايجابي محدود لتلك الوسائل في كشف الفساد الانتخابي الذي يرتكبه بعض المرشحين، ويحدث هذا في ظل وجود قانون ينظم الإعلام الالكتروني. كما يغيب تتبع الجهات المعنية للجرائم الانتخابية الكثيرة التي تقع في تلك الوسائل.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

CCD
المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

الاعلان عن النتائج التفصيلية للانتخابات:

وفقا للنظام الحالي المعمول به، فان ادارة الانتخابات هي المعني الاول بإدارة العملية الانتخابية ويدخل من صميم دورها اعلان النتائج التفصيلية و تزويد المرشحين و وسائل الاعلام و كذلك المهتمين بنسخة رسمية منها حتى يتم مطابقتها و التأكد من سلامة عملية الاقتراع.
فقد أعلن عدد من المرشحين في مختلف الدوائر الانتخابية الذين لم يحالفهم الحظ بالفوز في الانتخابات عن تقديمهم طعوناً في نتائج الانتخابات النهائية.

وقد ذهب بعض المرشحين إلى القول بأن الأرقام المعلنة من خلال شاشة تلفزيون الكويت بواسطة رؤساء اللجان الرئيسية في الدوائر الخمس لا تتوافق مع عدد الأصوات الفعلية الذي حصلوا عليها، وأن لديهم إثباتات تؤكد عدم دقة النتائج التي تم الاعلان عنهافقد عقد أحد المرشحين الذي لم يحالفه الحظ عن الدائرة الثالثة مؤتمراً صحافياً أوضح من خلاله أنه حصل على كشف من وزارة الداخلية الكويتية يفيد بأنه فائز في الانتخابات، وأنه سيلجأ إلى القضاء لإنصافه وإعلانه عضواً في مجلس الأمة. ومباشرةً، نفت وزارة الداخلية الكويتية عبر بيان نشرته في حسابها على " تويتر"، ما جاء في المؤتمر النائب للمرشح من حصوله على كشوف نتائج الانتخابات التفصيلية وأوضحت أنه "سوف يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بهذا الشأن"، كما غرد أحد الخبراء في شؤون الانتخابات من خلال حسابه في " تويتر" انه يأمل من السلطة القضائية أن تركز على أدائها بما يكفل منع الموقوفين من الإدلاء بأصواتهم".

وبشكل عام، ترى المفوضية – وبالرغم من عدم وجود إلزام في قانون الانتخاب الحالي لإدارة الانتخابات بالإعلان الفوري للنتائج التفصيلية للانتخابات و الذي يعد أحد عيوب النظام الديمقراطي الكويتي – إلا أن هناك مسئولية أدبية تقتضيها حسن سير العملية الديمقراطية على الادارة في حسم هذا الجدل وعدم ترك باب التكهنات مشرعا على مصراعيه. وكذلك ترى المفوضية أنه يجب على وزارة الداخلية – والمعنيين في هذا الشأن – إلى ضرورة المسارعة لتعديل التشريعات الحالية بما يضمن شفافية الاعلان عن النتائج النهائية.

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

التوصيات:

تحتاج الديمقراطية الكويتية عموما، وإدارة العملية الانتخابية خصوصا مجموعة من التشريعات والسياسات لتطويرها وتحسينها، وهي مسؤولية تقع على عاتق كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء في الفترة القريبة القادمة، ومنها:

1) مراجعة نظام الدوائر وآليات التصويت بما يحقق المزيد من العدالة، ومراجعة نظام الترشح الفردي والجماعي بما يعزز من المواطنة والتواصل بهدف تحقيق التنمية.

2) العمل على إصدار قانون "الهيئة العامة للديمقراطية" والتي تختص في: إدارة الانتخابات العامة، ومراقبة الإنفاق الانتخابي، والدعاية والإعلام الانتخابيين، والتصويت للمقيمين خارج الكويت من خلال سفارات دولة في الخارج، وعمليات الفرز والاعلان عن النتائج التفصيلية، ومشاركة المجتمع، واستطلاعات الرأي والصمت الانتخابي، بالإضافة إلى نشر الثقافة الديمقراطية.

3) العمل على إصدار "قانون الجماعات السياسية" الذي ينظم عملها وفق شروط وضوابط لتأسيسها وإشهارها بدلا من السرية المحاطة بأعمالها حاليا، وتنظيم حقوقها وواجباتها وشؤونها المالية وشفافية مواردها ومصارفها، وفقا للدستور.

4) تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 35 لسنة 1962، على أن يشمل:
- تنظيم حق ممارسة الاقتراع للكويتيين المحجوزين على ذمة التحقيق أو المسجونين في قضايا لا تسقط حقهم في ممارسة الانتخابات.
- توفير خدمة أفضل لضمان مشاركة أصحاب الإعاقة وكبار السن والمرضى في التصويت.
- تحديد معايير شطب المرشحين، والوقت اللازم لذلك، وإجراءات الطعن على قرارات الشطب.
- تغليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية وخاصة في الانتخابات الفرعية وشراء الأصوات تصل إلى إسقاط العضوية لمن ينجح في الانتخابات.